المناور: عار عن الصحة ترشيحي أي شخص لمنصب وزاري

أكد النائب أسامه المناور أنه لم يقم بتزكية أي شخصية لتولي منصب وزاري. وقال: مُتداول أنني قمت ومجموعة من النوّاب بتزكية أحد الأشخاص وترشيحه للوزارة، وهذا الأمر عارٍ عن الصحة. وأضاف: هذا الشخص مع احترامي له لم يكلمني من الأساس بهذا الموضوع ولم أزكي أحداً.

رصيد الديون المستحقة للحكومة 1.6 مليار دينار

«الميزانيات» تحيل الحسابات الختامية المعلقة والمرفوضة إلى «الأموال العامة»

رياض عواد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب د. بدر الملا إن اللجنة اجتمعت منذ بداية دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس عشر وحتى الآن 12 اجتماعا، ناقشت فيها عدة مواضيع مع الجهات الرقابية في اجتماعات تمهيدية بما يتعلق بالسنة المالية 2020/2019.

وأوضح الملا في تصريح صحفي أنه تم عقد 4 اجتماعات مع ديوان المحاسبة لمناقشة أهم الملاحظات التي أسفرت عنها الرقابة المسبقة للديوان وأهم الملاحظات والمؤشرات المالية والظواهر الرقابية في تقاريره إلى أهم المخالفات المالية المسجلة على الجهات الحكومية والمحاكمات التأديبية وما تم بهذا الشأن.

وأكد أن اللجنة على أتم الاستعداد لتبني أية تصورات أو تعديلات تشريعية يراها ديوان المحاسبة في سبيل دعم وتطوير عمل الرقابة على المال العام وسد الثغرات التشريعية التي تستغلها الجهات الحكومية في تعطيل محاسبة مرتكبي المخالفات المالية.

وأضاف أن اللجنة اجتمعت مع ديوان المحاسبة لاتخاذ قرارها بشأن الملاحظات والمخالفات المالية المستمرة والواردة في تقارير ديوان المحاسبة السنوية خلال الفترة من 1999/2000 وحتى السنة المالية 2011/2012 والتي لم يتم تسويتها حتى تاريخه وأثرها على المال العام.

وبين الملا أن اللجنة قررت الموافقة على إحالة تلك الحسابات الختامية المعلقة والمرفوضة من قبل اللجنة عن تلك السنوات إلى لجنة حماية الأموال العامة برسالة واردة إلى المجلس وتأجيل البت في التعامل مع آلية إقرارها لحين ورود رأي للجنة حماية الأموال العامة بشأنها وذلك خلال شهرين كحد أقصى.

وأشار الملا إلى أن اجتماعات اللجنة تضمنت مناقشة أبرز الظواهر للمخالفات المالية المسجلة على تنفيذ ميزانية السنة المالية 2020/2019 مع جهاز المراقبين الماليين، كما ناقشت أبرز الظواهر الخاصة لشؤون التوظف والمسجلة من قبل ديوان الخدمة المدنية لنفس السنة المالية.

وأوضح أن اللجنة بدأت مناقشة الإطار العام للحساب الختامي للإدارة المالية للدولة مع ممثلي من كافة الجهات الرقابية.

ولفت إلى أنه تبين للجنة أن رصيد الديون المستحقة للحكومة والبالغة 1.6 مليار دينار بزيادة قدرها 6% عن السنة المالية السابقة وهذا الأمر يحتاج متابعة هذه الديون وفرزها وتصنيفها حسب تواريخ استحقاقها ومدى إمكانية تحصيلها من عدمها خاصة أن غالبية تلك الديون مرت عليها سنوات عديدة دون تسوية وما مدى اسقاطها بالتقادم.

وبين الملا أن اللجنة طلبت بيان بذلك منذ عام 2009 وحتى تاريخه بجدول مقارنة على مستوى كافة الجهات سنويا، وأبدت وزارة المالية استعدادها للتنسيق مع الجهات الحكومية وموافاة اللجنة بالبيانات المطلوبة.

وأضاف الملا أن اللجنة انتهت حتى الآن من مناقشة الحساب الختامي وملاحظات الجهات لكل من وزارة التربية والأشغال والهيئة العامة للطرق والنقل البري وتمت الموافقة على إحالة عدد من المواضيع إلى لجنة حماية الأموال العامة برسالة واردة للمجلس.

كما تم تأجيل مناقشة الحساب الختامي لوزارة الخارجية بعد قرار اللجنة رفع اجتماعها لعدم كفاية التمثيل الحكومي، مؤكدا أن سياسة اللجنة ستكون موحدة على الجميع بضرورة حضور الوزير أو الوكيل لمناقشة الميزانيات والحساب الختامي وما يسجل عليها من ملاحظات.

جانب من اجتماع اللجنة

الموزري: وجود صباح الخالد على رأس الحكومة المقبلة غير دستوري

شعيب الموزري

أعلن النائب شعيب الموزري أنه سينسحب من جلسة أداء الحكومة المقبلة اليمين الدستورية في مجلس الأمة كي لا يتمكن من أداء القسم لأن ترؤس الشيخ صباح الخالد الحكومة المقبلة غير دستوري « بعد استقالته من الحكومة الحالية إثر تقديم استجواب له».

وأضاف في تصريح صحافي ان حديثا يدور حول تفاوض الخالد مع بعض النواب ، وبالتأكيد ان ما سأقوله ليس عنادا او مكابرة أو تكسبا انتخابيا أو بحثا عن قيادة المشهد أو أزمات.

وقال في التشكيل الحكومي الحالي لم يلتزم الخالد بما تم الاتفاق عليه ، ولم يكن محايدا في انتخابات الرئاسة وخالف الإرادة الشعبية التي لم تكن تريد أن يكون الغانم رئيسا لمجلس الأمة ، كما شارك في العبث بانتخابات اللجان ولم يكن على الحياد، فضلا عن البيان الحكومي السيء الي رحب فيه بالبلطجة التي حدثت في انتخابات الرئاسة .

ورأى ان تواجد الخالد على راس الحكومة المقبلة غير دستوري لأنه استقال بعد تقديم استجواب له ، وكان من المفترض ان لا يتواجد في الحكومة الحالية، وأتمنى أن يعي صباح الخالد هذا الأمر، وبالتالي على أي اساس يتفاوض مع النواب ؟

وإذ أعلن الموزري أنه سينسحب من جلسة قسم الحكومة الجديدة ، فإنه دعا النواب إلى استذكار ما حصل في مجلس 1964 والذي لم يمكن حكومة الشيخ صباح السالم من أداء القسم ، فاستقالت الحكومة حينها ، ورئيس المجلس عبد العزيز الصقر تقدم باستقالته لكن لم يتم قبولها من قبل الشيخ عبد الله السالم .

«التعليمية»: مطالبات لمعهد الأبحاث بسد الشواغر الوظيفية ومعالجة ملاحظات الجهات الرقابية

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد خلال اجتماعها الخامس اليوم الاقتراح برغبة بشأن المواضيع المرتبطة بالتكامل مع خطط الدولة الاستراتيجية والوقوف على أهم إنجازات معهد الكويت للأبحاث العلمية وسبل تطويرها.

وطالب رئيس اللجنة النائب د. حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، وزير التربية والتعليم العالي القادم وكذلك أعضاء مجلس الأمة واللجنة التعليمية للنهوض بمعهد الأبحاث والمؤسسات العلمية الأخرى.

وقال إن الاجتماع تم بحضور مدير عام معهد الكويت للأبحاث العملية والمختصين، ومكتب الرقابة المالية في معهد الكويت للأبحاث العلمية التابع لجهاز المراقبين الماليين.

وأشار المطر إلى وجود مخالفات كبيرة في المعهد وهي السبب الرئيس في عدم تطوره، موضحاً أن ملاحظات ديوان المحاسبة تتعلق بتضارب بيانات مالية لمنشآت قائمة ومخالفات كبيرة لأوجه صرف للمستشارين والرواتب والمزايا من دون موافقة ديوان الخدمة المدنية.

وأكد أن جهاز المراقبين الماليين امتنع عن اعتماد 168 طلبا لمعهد الأبحاث وهو أكثر جهة حكومية يوجد عليها امتناع على مستوى الكويت ما يؤكد وجود خلل كبير.

وأوضح أن هناك قضايا يجب الوقوف عليها وملاحظات مستمرة من ديوان الخدمة المدنية لأكثر من سنة مالية واستمرار تبديد معهد الأبحاث للأموال العامة من خلال اعتماد استمرار صرف جميع دفعات العقد المبرم مع إحدى الشركات والذي يشكل مخالفة مالية واضحة.

وأفاد بأن ديوان المحاسبة ذكر في تقريره استمرار تسخير المعهد موارده لخدمة ومنفعة غير الكويتيين بالمخالفة للبند (ب) من المادة رقم 2 من القانون رقم 28 لسنة 1981 بشأن معهد الكويت للأبحاث العلمية، لافتاً إلى أن 80% فقط من العاملين في المعهد كويتيون.

وأكد أن هناك خللا كبيرا وعدم استقرار في المعهد نظرا لوجود عدد من المناصب الشاغرة منها عدم وجود مدير بالأصالة لمدة سنة وكذلك نواب المدير، وبقاء منصب نائب المدير للشؤون المالية والإدارية شاغرا لمدة 5 سنوات بسبب مجلس الأمناء الذي يرأسه وزير التربية وزير التعليم العالي.

وأوضح أنه من غير المقبول بقاء هذه المناصب المهمة شاغرة كل هذه الفترة، متسائلا كيف لمعهد الأبحاث أن يقدم خطة هيكلية جديدة في حين أن صلاحيات جميع المديرين ونواب المدير العام منتهية.

وبين أن المخالفات كثيرة والمسؤولية على الوزير القادم والمعهد كبيرة، مؤكدا أن كل المخالفات المسجلة من جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة ستوضع في تقرير يقدم للوزير القادم.

وطالب الوزير القادم بالاطلاع على المذكرة المقدمة من رابطة الباحثين العلميين والوقوف على المشاكل التي وردت بها فيما يخص عدم تسكين المناصب القيادية وعدم وجود استقرار ووجود مخالفات كبيرة. واستغرب أن يتم تعيين مدير مكتب بالمخالفة لقوانين الخدمة المدنية، والأخطر من ذلك صرف ما يناهز مبلغ 459 ألف دينار لمستشارين غير كويتيين في ميزانية السنة المالية 2018/2019، وما يناهز مبلغ 371 ألف دينار في ميزانية السنة المالية 2019/2020.

وطالب الوزير القادم ومدير المعهد القادم بضرورة أن يكون هذا الرقم صفرا في الميزانية المقبلة، لافتاً إلى أن هناك علماء ومتخصصين كويتيين في كل المجالات بما فيها علم النانو تكنولوجي وإن هناك مستشارين كويتيين في جميع القطاعات.

وأكد أن على الوزير القادم السعي نحو تشكيل إدارة جديدة شابة طموحة تعمل مع الجميع لرفع شأن هذا الصرح الأكاديمي العلمي الذي شيد في عام 1967.

ولفت المطر إلى أن لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد سوف تناقش الأسبوع المقبل إحدى المؤسسات العلمية الرائدة وهي مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

جانب من اجتماع التعليمية

الكندري يقترح عدم تجديد عقود إيجار الجهات الحكومية بالأبراج أو الأدوار الاستثمارية

عبدالكريم الكندري

أعلن النائب د. عبدالكريم الكندري عن أنه تقدم باقتراح برغبة، بعدم تجديد عقود الإيجار التي قامت بها الوزارات والهيئات والجهات الحكومية للأبراج أو الأدوار التجارية والاستثمارية، وإلزام الوزارات بإعادة استغلال المباني الحكومية. ونص الاقتراح على ما يلي:

أحد أبواب الهدر بميزانية الدولة تتمثل في توسع الوزارات والهيئات والجهات الحكومية بتأجير المباني أو الأدوار تجارية أو استثمارية كمقار ومواقع على الرغم من وجود المباني حكومية والتي لو تم استغلالها صحيحا وتمت إعادة توزيعها بشكل مناسب لاستطاعت استيعاب الكثير من الموظفين والعاملين بها.

ومع توجه الدولة لترشيد الإنفاق وسد أوجه الصرف غير المبرر تستمر هذه الجهات الحكومية بتأجير الأبراج أو الأدوار التجارية والاستثمارية من أجل العمل الحكومي بشكل يمثل هدرا في الميزانية وفي بعض الأحيان شبهة تنفيع.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: 1 – عدم تجديد جميع عقود الإيجار الحالية التي قامت بها الوزارات والهيئات والجهات الحكومية للأبراج أو الأدوار التجارية والاستثمارية.

2 – إلزام جميع الوزارات والهيئات والجهات الحكومية بوضع دراسة لإعادة استغلال المباني الحكومية من أجل استيعاب الموظفين والعاملين الحاليين والقادمين

الغريب يقترح السماح ببناء دور رابع في السكن الخاص والنموذجي

يوسف الغريب

أعلن النائب يوسف الغريب عن أنه تقدم باقتراح برغبة بالسماح ببناء الدور الرابع في السكن الخاص والنموذجي.

ونص الاقتراح على ما يلي:

أصبحت القضية الإسكانية والتي تتصدر أولويات المواطن الكويتي القضية الأكبر لدى الأسر الكويتية، وانعكست آثارها السلبية على معيشة المواطن اليومية بسبب استمرار اتساع الفجوة بين النمو في عدد الأسر الكويتية وآلية توزيع الطلبات الإسكانية، إلى أن وصلنا إلى هذه المرحلة المعقّدة وتكدّس طلبات الإسكان.

وفي ظل المشاكل التي تحيط بهذه المشكلة ومنها عدم توفير الأراضي وعدم وجود بنية تحتية مناسبة، ومع الإجراءات طويلة المدى المتخذة حالياً من قبل الحكومة لمحاولة حل المشكلة وتطوير مفهوم الرعاية السكنية بشكل عام يجب على الحكومة اتخاذ طرق وإجراءات سريعة لمعالجة آثار هذه القضية وأهمها التعديل على لائحة البناء.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: السماح ببناء الدور الرابع في السكن الخاص والنموذجي، على أن تطبق الإجراءات المتبعة على من يتجاوز خلافا لذلك

الخليفة لوزير الإسكان: ما سبب تأخير مناقصات الكيبلات؟

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقديمه سؤالا الى وزير الدولة لشئون الإسكان وو زير الدولة لشؤون الخدمات

(نص السؤال)

لما كانت بلدية الكويت ستقوم بتزويد المواطنين رخص بناء ممن خصص لهم قسائم سكنية في مدينة المطلاع إعتباراً من 14 مارس 2021م للبدء في بناء قسائمهم السكنية.

إلا أن كثيراً من المواطنين يساورهم القلق من عدم إيصال التيار الكهربائي في الوقت المحدد

لذا يرجى إفادتي بالآتي:-

– ما سبب تأخير عدد (6) مناقصات للكيبلات؟

– ما سبب إلغاء المناقصات الخاصة بالكيبلات التالية:-

– م.ع.ر.س/م/2019/2018/1169

– م.ع.ر.س/م/2019/2018/1170

– م.ع.ر.س/م/2019/2018/1171

– م.ع.ر.س/م/2019/2018/1172

– م.ع.ر.س/م/2019/2018/1173

– م.ع.ر.س/م/2019/2018/1174

– ماهي الإجراءات التي تم إتباعها بعد تشكيل لجنة تقصي الحقائق بخصوص مناقصات الكيبلات المذكورة؟ – يرجى تزويدي بصورة ضوئية من نتائج لجنة التقصي.

– عدد وأسماء الشركات التي تقدمت للمناقصات المذكورة <وما سبب عدم ترسية المناقصات على الشركات الفائزة؟

– ما هي نسب الإنجاز لعقود المحطات الرئيسية 400kv والمحطات الفرعية 132kv ؟

– تزويدي بالجدول الزمني لإيصال التيار الكهربائي لمدينة المطلاع؟

الصيفي يسأل وزير الصحة عن الجدول الزمني لتوزيع لقاح كورونا

تقدم النائب صيفي الصيفي بسؤال برلماني إلى وزير الصحة عن الجدول الزمني لتوزيع لقاح كورونا.

وسأل الصيفي عن الجدول الزمني المفصل لتوزيع لقاح كورونا، وطلب تزويده بما يثبت ذلك مع جدول يوضح عدد المستفيدين من لقاح كورونا حتى تاريخ هذا السؤال ونسبتهم من العدد المستهدف مقسمين حسب الفئة العمرية من المواطنين والمقيمين.

واستفسر الصيفي عن اسم الشركة المصنعة للقاح كورونا التي تعاقدت معها الوزارة، ومبررات اختيارها من بين بقية الشركات المنافسة.

الشركة الصناعية للصخور والإسمنت (ش.م.ك.مقفلة)
دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يتشرف مجلس إدارة الشركة الصناعية للصخور والإسمنت (ش.م.ك.مقفلة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للفترة المالية من 2019/1/1 الى 2020/6/30 والذي سيعقد في تمام الساعة 10:00 من صباح يوم الإثنين الموافق 15 فبراير 2021 في منطقة الشرق – شارع الشهداء – برج كيبكو – الدور (46) – غرفة الاجتماعات. وذلك للنظر في جدول الأعمال الآتي: -

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للفترة المالية من 2019/1/1 إلى 2020/6/30

1. سماع تقرير مجلس الإدارة للفترة المالية من 2019/1/1 الى 2020/6/30 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن الفترة المالية من 2019/1/1 الى 2020/6/30 والمصادقة عليه.
3. مناقشة البيانات المالية للشركة عن الفترة المالية من 2019/1/1 الى 2020/6/30 والمصادقة عليها.
4. سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادر عن الجهات الرقابية.
5. سماع تقرير التعاملات التي تمت أو التي ستتم مع الأطراف ذات الصلة والمصادقة عليه.
6. مناقشة استقطاع احتياطي اختياري من أرباح الفترة المالية من 2019/1/1 الى 2020/6/30 بمقدار 44,991 د.ك وبخصص وفقاً لنص المادة (223) من قانون الشركات رقم (2016/1).
7. مناقشة استقطاع احتياطي إجباري من أرباح الفترة المالية من 2019/1/1 الى 2020/6/30 بمقدار 44,991 د.ك وبخصص وفقاً لنص المادة (222) من قانون الشركات رقم (2016/1).
8. مناقشة عدم توزيع أرباح عن الفترة المالية من 2019/1/1 الى 2020/6/30.
9. مناقشة عدم صرف مكافأة الأعضاء عن الفترة المالية من 2019/1/1 الى 2020/6/30.
10. مناقشة إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية والإدارية عن الفترة المالية من 2019/1/1 الى 2020/6/30.
11. إنتخاب عضو مجلس إدارة مُكمل لأعضاء المجلس الحالي.
12. تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 2021/06/30، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

وذلك بعد موافقة الجهات المختصة،،،

يرجى من السادة المساهمين مراجعة العنوان التالي لإستلام بطاقة دعوة حضور الإجتماع وجداول الأعمال والبيانات المالية: الشرق – شارع الشهداء – برج كيبكو – دور 46 – مكتب رقم 9 هاتف: 6/ 22943245 داخلي 113/114
ساعات العمل الرسمي للشركة من الأحد الى الخميس من الساعة 8:00 صباحاً الى الساعة 4:00 عصرا

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس الإدارة